

إحملور إ مدخل لقانون الاعامل لول: مفهوم قانون الاعامل ممثل مبا ييل: عند محاولة حثديد إملرإد بقانون إ لعامل فأ ننا نواجه صعوبة مزدوجة ت أ وال: صعوبة ترتبط ابلمصطلح: فاملالخط أنه ومنذ مدة طويلة اكن يقصد هبذا إلمصطلح القانون التجاري، وإليوم عند إس تعامل مصطلح قانون إ لعامل فاملقصود به هو القانون الاقتصادي أو قانون كرت إ تساعا من القانون التجاري، ف ان إملرشوع، حفسب إلر أي إالالب من إلفقه يعد قانون إ لعامل أ اكن القانون التجاري يتضمن إلقواعد إملتعلقة إبلتجار وإ لعامل إلتجارية ف ان قانون إ لعامل يشمل لك ما يتعلق إبلال وإ قانون إلعام، وعليه يعترب لعامل من مجموعة قوانني أخرى اتبعة للقانون إخالص وإل كرت منه فرعا مس تقال من فروع القانون. قانون إ لعامل حقال متعدد إلتخصصات أ متر خاصة إلس نوات لخرية يف تطور م الاقتصادية خاصة يف جوانها إلتجارية وإملالية، إ لخرية إبلنظر لتطور وسائل إلتصالت إلمعلوماتية ووسائل إلتكنولوجيا وإلتقنية، إ لمر إذلي أدى فبيامن يعرفه بعض إلفهاء إلفرنس يني بأ نه: "مجموعة إلقواعد إليت حتمك إلتشاطات إالصناعية وإلتجارية) وهو تعريف انقص نسبيا(. يعرفه إلبعض إ لخر بأ نه ذكل إلفرع من القانون إذلي خيصوص عامل إ لعامل وحيكم إلتنشطة إملرتبطة سواء بصورة مباشرة أو غري مباشرة إلتشاطات إلتجارية إلتجارية وإالصناعية وإملالية، عرضية إلقواعد إلقانونية إملتعلقة إلتنشاطات الاقتصادية وإليت تشمل إلقواعد إملتعلقة اب لعامل إلتجارية وإالصناعية وإملالية، عرضية من إجمالالت إبل يتعاطها إلفراد يف ممارس هتم لإلتشاطات إملهنية، يف إ لتنشطة الاقتصادية)ويسمى يف هذه إلتالة بقانون إ لعامل إلعام(، كقطاع إلتصالت، وإلخدماتية، إلأ عامل. * إلتصائص قانون إ لعامل: ي وان متزي قانون إ لعامل عن غريه من إلقوانني إ لخرى مب جموعة من إلتصائص إليت جتعل منه قان مامتش يا من حياة إ لعامل، ومن أبلرز تكل إلتصائص ما ييل: 1- قانون إ لعامل قانون حديث إلتشأة: نسبيا إذ تعود إبل إوسط إلقرن إلعشرين، إ لخرى برسعة تطور قواعده ومواضيعه ومعق تغريها. إ لمر إذلي يصعب هممة إدلارس يف تتبع وجمارة إلتوترية إليت يفرضها إملرشع، حيث إدخل إلعديد من إلتغريات عمل مواد معروفة كتكل إملتعلقة إبلرشاكت وإ لعامل إلتجارية، 2- قانون إ لعامل قانون غري مقنن مييل حنو إلتدويل: نسبيا وهو ما يتناف وطبيعة إلتكثري من قواعده قانون إ لعامل، إليت ال تقتصر يف أ غلها عن إضافة إبل متدة من إلتفاقيات إلتولية، إال إن ذكل ال ينفي وجود تقني لبعض إملوضوعات إليت يتناولها قانون الاعامل اكلقانون إلتجاري، قانون إلتامثر، قانون إملنافسة. مما ميزي إلتجارية إملدنية إلتقاء فكرة إلتضاربة وإلتايل متتان إلترصافات فهيا إلتحليطة وإلتوية، يف إلتقابل تعترب إلتسعة يف إلتعاملات من صلب نشاط إ حا يسعى إلقيام بأ عدد من إلتصفقات وإلتعمليات إلتجارية بأ قنص رسعة، فعامل إلتوقت فاملعاملات إلتجارية هل دور